

تل أبيب تحذر واشنطن من تداعيات العودة إلى الاتفاق النووي مع طهران

القدس - قال السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة جلعاد أردان الثلاثاء إن عودة واشنطن على الاتفاق النووي مع إيران ستكون بمثابة "خطأ لن تكون إسرائيل جزءاً منه"، فيما تلوح تل أبيب بإمكانية شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية بعد أن أوعز رئيس هيئة أركان الجيش أفيف كوخافي إلى الجهات المختصة بوضع خطة جديدة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وقال أردان لإذاعة الجيش الإسرائيلي "إذا عادت الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه فستفقد كل نفوذها، ولن يكون هناك حافز للإيرانيين على العودة إلى المفاوضات". وأضاف "سيكون هذا خطأ فادحاً، لا يمكننا أن نكون جزءاً من هذه العملية إذا عادت الإدارة الأميركية إلى هذه الصفة".

وتشعر إسرائيل بالقلق من اهتمام الرئيس الأميركي جو بايدن بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، ونصر على أن مثل هذه الخطوة ستعزز قدرة إيران على متابعة برنامج الأسلحة النووية بدلاً من إضعافها.

وتعتقد تل أبيب أن الإدارة الجديدة حريصة ذلك على القضاء في أسرع وقت ممكن وبفاعلية على جميع شواهد إرث دونالد ترامب. ووفقاً لمسؤولين عسكريين إسرائيليين ستكون هذه الخطوة في ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران كارثية.

وكانت إدارة الرئيس بايدن قد قالت إنها ستعود إلى الاتفاق الدولي مع إيران الذي تم التوصل إليه عام 2015، إذا أعادت طهران الالتزام بتعهداتها الواردة في الاتفاق. وقالت واشنطن أيضاً إنها تريد التشاور مع حلفائها في الشرق الأوسط بشأن مثل هذه التحركات.

ولم تكن إسرائيل طرفاً في اتفاق 2015، لكن لديها مؤيدين أقوياء داخل الكونغرس الأميركي كما أن تهديد تل أبيب بعمل عسكري أحادي الجانب ضد إيران يدخل أيضاً في حسابات القوى العظمى.

وقد انسحبت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق عام 2018، وفرضت بعده عقوبات عديدة على إيران. واعتبرت إسرائيل أن السبيل الوحيد للتأكد من عدم سعي طهران لإتلاك السلاح النووي هو فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران.

وأضاف أردان "يبدو أن فرض عقوبات معرقله من خلال الإبقاء على العقوبات الحالية بل وفرض عقوبات جديدة -إضافة إلى فرض عقوبات على إيران".

كندا تقود إعلاناً دولياً لتجريم احتجاز الرعايا الأجانب

أوتاوا - كشفت كندا النقاب عن إعلان وقّعه العشرات من الدول الأخرى يستهدف الاحتجاز التعسفي للرعايا الأجانب، وهي ممارسة تقول أوتاوا إن بكين استخدمتها أخيراً ضد مواطنين كنديين.

وقّعت وزراء خارجية 58 دولة على إعلان ضدّ الاعتقال التعسفي في العلاقات بين الدول "خلال حفل افتراضي في العاصمة الكندية". وعلى الرغم من أن نصّ البيان لم يتطرق إلى دولة معينة، وأن تفاصيل الإجراءات المستقبلية لهذه الحكومات غير واضحة، فإنه وفقاً لمسؤول كندي أن اعتقال الرعايا الأجانب من قبل حكومات إيران والصين وروسيا وكوريا الشمالية آثار مخاوف دولية.

وقال وزير الخارجية الكندي مارك غارنو في بيان "هذه الممارسة غير القانونية وغير الأخلاقية تعرض مواطني جميع الدول للخطر وتقوض سيادة القانون". إنه أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

وتدور العلاقات بين أوتاوا وبكين بشكل حادّ على خلفية التوقيفات، ومن بين 58 دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وقّعت على الإعلان الولايات المتحدة، التي وصفت الاعتقالات التعسفية بأنها "إهانة للمعايير الدبلوماسية الدولية". وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن "عندما يتم استخدام الاحتجاز، كما تفعل العديد من الدول، لحاقلة الحصول على نفوذ في العلاقات بين دولة ودولة، فهو عمل شنيع ضد حقوق المعنيتين الإنسانية".



أنتوني بلينكن
الاحتجاز التعسفي
عمل شنيع ضد حقوق
الإنسان

النزاع يتجدد بين خيرت فيلدرز ورجب طيب أردوغان

الاستخبارات الهولندية تتهم الرئيس التركي بدعم التطرف الداخلي



خيرت فيلدرز يصعد مع أردوغان

بوهولندا. وأدين تانينش وهو شاب تركي لاحقاً بالهجوم. وأثار التقرير بعض ردود الفعل المبكرة في هولندا، حيث طلب السياسيون الهولنديون تفسيراً للتقرير. وحذر النائب عن الحزب الاشتراكي، رونالد فان رالك، من أن على الجميع انتظار تقرير نهائي قبل أن يصل إلى أي استنتاجات. وقال توناهان كوزو، النائب عن حزب ديك الهولندي الموالي لحزب العدالة والتنمية، إنه من السابق لأوانه الاعتناء بالنائب المستقلة، فيمكي ميريل فان كوتين، على تويتر أنها ستقدم 35 سؤالاً للحكومة تتعلق بالوثيقة، إلا أن فيلدرز ذهب إلى أبعد مدى باتهامه رئيس الوزراء مارك روتته، بخنق تقرير المنسق الوطني لمكافحة الإرهاب والأمن.

عاد النزاع مجدداً بين زعيم حزب الحريات اليميني المتطرف في هولندا خيرت فيلدرز والرئيس التركي رجب طيب أردوغان ليتخذ بعداً قضائياً بعد أن وسم فيلدرز أردوغان بالإرهابي. وتأتي تغريدة فيلدرز التي أثارت جدلاً داخل تركيا تزامناً مع تسريب وثيقة استخباراتية تشير إلى وجود علاقة بين الرئيس التركي وتساعد التطرف في هولندا.

انقصة - أطلق مدعون اتراك الثلاثاء تحقيقاً بشأن زعيم اليمين المتطرف في هولندا خيرت فيلدرز بعد نشره تغريدة كتب فيها كلمة "إرهابي" مرفقة بصورة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في وقت أشارت فيه وثيقة استخبارات هولندية مسربة إلى وجود صلة بين أردوغان وصعود التطرف الإسلامي داخل هولندا، حسبما أفادت صحيفة "إن أو إس" الهولندية الاثنين.

ونشر فيلدرز الاثنين صورة لأردغان ظهر فيها الجانب الأيمن من وجهه على خلفية العلم التركي والجانب الأيسر وهو ملتصق وبشرته داكنة على خلفية علم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بالأسود والأبيض. وكتب كلمة "إرهابي" مع الصورة التي تمت مشاركتها الألاف من المرات.

وأعلن مكتب المدعي العام في أنقرة أنه فتح تحقيقاً في "الصورة والإهانة المكتوبة" بحق أردوغان. وهذه ليست المرة الأولى التي يغير فيها النائب الهولندي اليميني المتطرف غضب أنقرة.



عمر جليك
خيرت فيلدرز يمارس
فأشيقته وعده
للإنسانية من هولندا

وكان أردوغان قدّم شكوى في أكتوبر بعد أن شارك فيلدرز رسمياً كاريكاتوريا له يرتدي قبعة عثمانية على شكل قبلة مع فتيل مشتعل على تويتر مرفقة بكلمة "إرهابي".

وشنّ حزب العدالة والتنمية هجوماً جديداً على فيلدرز متهماً إياه بالفاشية. وقال الناطق باسم الحزب عمر جليك في تغريدة على تويتر "هذا الفاشي الذي يتجهّم على رئيسنا، لو عاش في الحرب العالمية الثانية، لذكر اليوم كنازي ملعون".

وتابع "ولو كان يعيش حالياً في الشرق الأوسط، لكان واحداً من داعش".

وكان أردوغان قدّم شكوى في أكتوبر بعد أن شارك فيلدرز رسمياً كاريكاتوريا له يرتدي قبعة عثمانية على شكل قبلة مع فتيل مشتعل على تويتر مرفقة بكلمة "إرهابي".

وشنّ حزب العدالة والتنمية هجوماً جديداً على فيلدرز متهماً إياه بالفاشية. وقال الناطق باسم الحزب عمر جليك في تغريدة على تويتر "هذا الفاشي الذي يتجهّم على رئيسنا، لو عاش في الحرب العالمية الثانية، لذكر اليوم كنازي ملعون".

وتابع "ولو كان يعيش حالياً في الشرق الأوسط، لكان واحداً من داعش".

وكان أردوغان قدّم شكوى في أكتوبر بعد أن شارك فيلدرز رسمياً كاريكاتوريا له يرتدي قبعة عثمانية على شكل قبلة مع فتيل مشتعل على تويتر مرفقة بكلمة "إرهابي".

وشنّ حزب العدالة والتنمية هجوماً جديداً على فيلدرز متهماً إياه بالفاشية. وقال الناطق باسم الحزب عمر جليك في تغريدة على تويتر "هذا الفاشي الذي يتجهّم على رئيسنا، لو عاش في الحرب العالمية الثانية، لذكر اليوم كنازي ملعون".

فرنسا تعلن انسحاباً مرحلياً من مواجهة الجهاديين في الساحل الأفريقي

انقضاء الصيف، أرغب في أن نعمل مع شركائنا من أجل تعديل تواجدنا في منطقة الساحل والمتواصل منذ ثماني سنوات. ورغم النجاحات التكتيكية المسجلة، لا يزال الوضع قائماً، فبعد أكثر من ثماني سنوات على بداية أزمة أمنية في شمال مالي امتدت إلى الجوار، لا يمر يوم تقريباً في الدول الثلاث من دون وقوع هجوم ضد ما تبقى من قوات السلطات أو انفجار لغم يدوي الصنع أو ممارسات تستهدف المدنيين. وبشكل المدنيين الضحايا الرئيسيين للنزاع، وتجاوز عدد النازحين المليونين في يناير الماضي.

وقال ماكرون إنه بعد سنة من قمة بو (جنوب غرب فرنسا) "نحننا في تحقيق نتائج فعلية في المثلث الحدودي" بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وأبرز تنظيم تم استهدافه "تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى"، الذي "فقد هيمنته وبنى بخسائر كبرى".

لكنه أشار إلى أن التنظيمين التابعين للقاعدة "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" و"كتيبة تحرير ماسينا"، اللذين "لا تزالان قيادتهما تغذيان برنامجاً جهادياً"، يستمران في تهديد منطقة الساحل، وأعدا "بتعزيز التحرك" في محاولة للقضاء على هذين التنظيمين.

وكانت مالي قد أبدت استعدادها خلال العام 2020 لفتح قنوات حوار مع هاتين المجموعتين التابعتين للقاعدة. وتم إرسال

المجموعة، مالي وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا وتشاد.

وقال ماكرون إن "انسحاباً فرنسياً، (أي) سحب الجنود بأعداد كبرى وهو مخطط درسته، سيكون خطأ".

وكانت باريس تفكر قبل بضعة أسابيع في البدء بالانسحاب اعتباراً من مطلع هذه السنة عبر استدعاء 600 جندي تم إرسالهم كتعزيزات قبل سنة. وتضم عملية بخان الفرنسية لمكافحة الجهاديين حالياً 5100 جندي.

لكن الرئيس الفرنسي مَهَّد الطريق أمام خفض تدريجي للوجود العسكري الفرنسي. وقال "على المدى الطويل وبعد



خسائر بشرية تتكبدها القوات الفرنسية